**مراحل التخطيط الاجتماعي:**

اختلف الباحثون في تحديد مراحل إعداد الخطة، فبعضهم يضعها بسبع مراحل هناك من يوجزها بأقل من ذلك، ولكن مهما تعددت هذه المراحل تبقى هناك مراحل مهمة وهي:

1. **إعداد الخطة:**

 يرى بعض المفكرين إنّ الإعداد للتخطيط مرحلة سابقة لعملية التخطيط نفسها، ولكم تعتبر هذه المرحلة جوهرية في صلب العملية التخطيطيةـ بل أنّ جوانب كثيرة من القصور الذي قد يظهر عند التنفيذ يرجع إلى نقص في مرحلة الإعداد لأغفال بعض الاعتبارات المهمة في هذه المرحلة.

 ويتطلب إعداد الخطة ما يلي:

* دراسة وتحليل الواقع الحالي لمعرفة مدى مواكبتها للأهداف العامة.
* تحديد أهداف معينة للخطة على ضوء الدراسات السابقة والتوسعات المستقبلية.

 بالنسبة غلى دراسة الواقع وتحليله وهي مرحلة جمع البيانات الأساسية لأي جهاز تخطيط التي لا بعدّ أنْ يتوافر لديها قدر كافٍ من الإلمام بالجوانب المختلفة عن أحوال المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن على ضوئها صياغة الأهداف العامة للخطة.

 ويمكن الاعتماد في هذه المرحلة على السجلات الإحصائية أو القيام بالدراسات والبحوث الاجتماعية من أدل التوصل إلى بعض المعلومات التي لا تكون واضحة أو كافية في السجلات.

 إنّ أهم الإحصاءات الضرورية في هذه المرحلة هي:

* إحصاءات السكان- عن العمر والنوع والحالة المدنية والعلمية... الخ.
* إحصاءات المواليد والوفيات.
* إحصاءات القوة العاملة.
* إحصاءات الصحية.
* إحصاءات التعليم.
* إحصاءات الخدمات الاجتماعية.

 وتوفر مثل هذه الإحصاءات وغيرها يمكن أن تعطي صورة صادقة عن أوضاع المجتمع والتعرف على احتياجاته والتي على ضوء\ئها يمكن تحديد الأهداف العامة لعملية التخطيط.

 أمّا بالنسبة إلى مرحلة تحديد أهداف الخطة: لا بدّ أنْ يراعي في حالة وضع أهداف الخطة، الأهداف العامة المحددة في السياسة الاجتماعية أو الدستور التي تتبناها الدولة حيث يمكن ترجمة هذه الأهداف إلى أهداف تفصيلية جزئية.

1. **تصميم الخطة:**

 من الممكن وضع الخطة بأسلوبين:

الأول- وضع الخطة من القمة إلى المستويات المحلية:

 أي عندما توضع الخطط على المستوى المركزي بدون الرجوع إلى القاعدة حيث توضع بعد ذلك نوع من الخطط الإقليمية لتقرها تلك المستويات المختلفة، ولا ريب في أن التركيز على هذا النمط بدون الرجوع إلى القاعدة سيبعدنا عن توفير الأسس الضرورية للتخطيط بإطار من الشمول والتكامل لأن مبدأ الواقعية والشمول والتكامل والمرونة لا بدّ أن يتعثر، ولهذا تكون الإصلاحات من فوق وقد لا تمتد إلى الجذر.

الثاني- توضع الخطة من القاعدة فصاعدا إلى أجهزة التخطيط، أي إن عملية التخطيط تسير في سلسلة من الحلقات تبدأ من القرية ومؤسساتها ومنظماتها المختلفة وصولاً إلى الوزارات المختصة عبر الحلقات المتعددة وتعمل الوزارة آنذاك ترتيبها حسب أهميتها وترسل إلى أجهزة التخطيط التي تقوم بدور التنسيق والمرونة لتقدمها ‘لى الهيأة السياسية.

 وعند تصميم الخطة لابدّ من مراعاة بعض الأسس:

1. تحديد الاعتبارات التي تتحكم في تصميم الخطة وهي:
* تحديد قطاع الخدمات وقطاع الإنتاج والانشطة لكل منهما لأن التخطيط الشامل هو الذي يجمع بين القطاعين وبقودنا إلى التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.
* تقدير حجم الطلب- لا بد من أن يكون بيان تنبؤي عن حجم الطلب النهائي على كل من الاستهلاك والاستثمار ومقدار الزيادة بين سنة الأساس (السنة التي تسبق سنوات الخطة) وسنوات الخطة المختلفة.
* العنصر البشري: وتعني يجب أن يكون لدى المخطط معلومات كافية عن العاملين ومستوى كفايتهم وتدريبهم.
* رأس المال- أي الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات المقترحة.
1. تحديد المجال الزمني للتنفيذ- أي تحديد الفترة الزمنية لتحقيق الأهداف الرئيسة للخطة.
2. تحديد القطاعات التي تتناولها الخطة- مثلاً التركيز على مشروعات الزراعة أو مشروعات الري ومشروعات الصناعة والنقل والاسكان والخدمات وغيرها.
3. تحدي المستوى الذي يتم التخطيط في حدوده أي لابد من المخطط أن يفرق بين المشروعات المحلية أو الإقليمية أو القومية.
4. تنفيذ الخطة:

 إنّ الخطة عادة لا تنجز نفسها بنفسها، وإنما يتوجب القيام بتنفيذها، وإذا كان التخطيط عملية صعبة، فإنّ تنفيذ الخطط هي مهمة أصعب بمثير لأنّ التخطيط يتعامل بالمفاهيم والنظريات أو ضمن الإطار العام، بينما التنفيذ يتعامل بالوقائع وضمن الإطار الفعلي والواقعي.

 هذا وإن نجاح تنفيذ أي خطة يعتمد على:

* وضوح الأهداف وارتباطها بالحاجات الفعلية للأهالي ومراعاتها للإمكانات المتاحة.
* دراسة إجراءات التنفيذ وتحدد الأولويات على وفق الشكل المحدد في الخطة وفي حدود المدى الزمني المقرر.
* تقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات وتوزيع المشروعات التي يمكن أن تقوم يها الأجهزة المركزية والمشروعات التي يمكن تنفذه الأجهزة التنفيذية المحلية والمشروعات التي تنفذ من قبلهما.
* تحقيق التعاون والمشاركة بين مختلف المستويات سواء من ناحية التمويل تقديم الخبرات وتهيئة الظروف المناسبة للعمل.
* تحديد أسلوب التنفيذ وهو عادة ما يكون بالنسبة للدول التي تأخذ بالتخطيط الشامل مركزية التصميم ولامركزية التنفيذ.
1. **المتابعة:**

 يقتضي نجاح خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه وضمان تنفيذ المشروعات على وفق الزمن المحدد والتكلفة الموضوعة والكشف عن مواطن الضعف والقصور في تنفيذ المشروعات، لذلك ينبفي متابعة سير الاجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولى لتنفيذ الخطة.

1. **التقويم:**

 يعرف اتقويم بأنه (أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية في النطاقين القومي والمحلي على حدٍ سواء). وعلى ذلك فإنّ هذا التقويم هو قياس مدى نجاح أو فشل البرنامج أو المشروع أو الخطة في تحقيق الأهداف المحددة وتقدير الإسهامات النسبية لمختلف العناصر التي ساهمت في وضع الخطة وتنفيذها وتحدي فاعلية وسائل التدخل المهني المستخدم .

 ويمكن توضيح أهمية التقويم فيما يلي :

* التأكد من نجاح البرامج في تحقيق أهدافها سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ .
تحديد نقاط الضعف في العمل وكيفية التغلب عليه.
* معرفة الأسباب التي ساعدت على تحقيق الأهداف أو التي حالت دون تحقيق الأهداف .
تعديل التوقيتات الزمنية إذا لزم الأمر.
* معرفة النتائج ومقارنتها بالمستويات والمحكات الموضوعة بالتقويم.
* إضافة توصيات تساعد على زيادة فاعلية النشاطات المختلفة خاصة في الخطط التالية : ويمكن حصر الأهداف لمرحلة التقويم بما يلي:

أهداف تطبيقية: يفيد التقويم في الكشف عن جوانب القوة أو الضعف في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية وفي الوقوف على طبيعة ومناخ العمل في مختلف الهيئات كما يفيد في التعرف على اتجاهات الأفراد ومدى تقبلهم لما يقدم لهم من خدمات.

أهداف نظرية: يفيد التقويم في إثراء العلم بالحقائق والنظريات المتعلقة بالتغيير الاجتماعي وعوامله وعوائقه والقيادة والاتصال والعمل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات.

 ويصنف التقييم حسب التصنيفات التالية :

* حسب المدة ( يومي , شهري , سنوي ).
* حسب المدى ( جزئي , عام , مرحلي , نهائي ).

ومن الصعوبات تعتري عملية التقويم:

* مدى صحة البيانات التي تعطي لأجهزة التقويم .
* تداخل عوامل فشل الخطة وصعوبة تحديدها .
* الإهمال .
* الجهل الناتج عن نقص الوعي التخطيطي سواء بين العاملين في مجال التخطيط أو المستفيدين منه .

 فقدان الثقة والتعاون بين الأجهزة المسئولة عن التقويم الجزئي أو الكلي وبين الأجهزة التنفيذية على مختلف المستويات